وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام
ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام وان
على اسمها او خبرها او عليهما ضعيف لانها
وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في
معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان
المكسورة لكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام وهو يجوز العكس نظرا الى بطلان عملها
وهو الغالب لفوات بعض وجوه شبهها مع
الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف مما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر جمهور النحاة
على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فلفرقا
بين المخففة والباقية مثل ان زيد قائم وان
زيد لقائم وانما في الاعمال فلطرو الباب ولان كثيرا
من الافعال لا يظهر فيها الاعراب اللفظي كالمنوع اعرابا

لعله صح

اعرابا تقديريا او لكونه مبنيا وبنا خلافا لمذهب
سيبويه وهو وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من الافعال المبتداء اي
من الافعال التي هي داخل المبتدا والخبر لا غير مثل
كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليها
فاذا فات ذلك اشتراطا ان بقوت دخولها على
ما يقتضي المبتداء والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تع وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
عدا ما للكوفيين في النعم اي تعميم الدخول او عدم
تخصيصه ببداخل المبتداء والخبر لان اصل الدخول
على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
البصريين في تجويز دخولها على غيره وداخلها متكلين
بقول الشاعر ربك ان قبلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المعتمد وهو شاذ عند البصريين

المعتمد صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)